|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2021المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس، 18-8 يونيو 2021** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 4** | **الوثيقة C21/50-A** |
| **5 مارس 2021** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) |
|  |
|  |

|  |
| --- |
| **ملخص**تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن مداولات الاجتماع الافتراضي لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) الذي عُقد يومي 25 و26 يناير 2021.**الإجراء المطلوب**يُدعى أعضاء المجلس إلى **الإحاطة علماً** بأعمال فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، **والنظر** أيضاً في الإجراءات المحدَّدة في هذا التقرير و**تقديم آراء** بشأنها، حسب الاقتضاء.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع***الوثيقة* [*C20/50*](http://www.itu.int/md/S20-CL-C-0050/en) *و*[*مقرر المجلس 563*](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0142/en) |

عقد فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) اجتماعاً افتراضياً واحداً منذ انعقاد المشاورتين الافتراضيتين لأعضاء المجلس لعام 2020. وعُقد الاجتماع الافتراضي يومي 25 و26 يناير 2021 برئاسة السيدة فرنيتا هاريس (الولايات المتحدة الأمريكية) وبمساعدة نوابها السيدة سينابو سيك سيسيه (السنغال) والسيدة جيان بيرسود (البهاما) والسيد محمد سعيد علي المؤذن المزروعي (الإمارات العربية المتحدة) والسيدة أرشانا غويال غولاتي (الهند) والسيدة د. ف. كاليوغا (الاتحاد الروسي) والسيد فيليم فيزيلي (الجمهورية التشيكية). ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل لهذا الاجتماع عبر الرابط التالي: [https://www.itu.int/md/S21‑CWGFHR12‑C-0017/en](https://www.itu.int/md/S21CWGFHR12C-0017/en). وينبغي أن يرجع المندوبون في المجلس إلى هذا التقرير للاطلاع بالتفصيل على مختلف الآراء المعرَب عنها أثناء المناقشات.

# 1 الميزانية والموارد المالية

 أ ) إعداد مشروع ميزانية الاتحاد لفترة السنتين 2023‑2022 (الوثيقة [CWG-FHR-12/2](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0002/en))

1.1 قدمت الأمانة مشروع ميزانية الاتحاد لفترة السنتين 2023‑2022 بناءً على المقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) والمبادئ التوجيهية المتصلة به.

2.1 وقد أُبقي على قيمة وحدة المساهمة التي ينبغي للدول الأعضاء دفعها بمبلغ 318 000 فرنك سويسري، وهو ما ترتب عليه استمرار النمو الاسمي الصفري منذ عام 2016. وجرت الموازنة بين المصروفات والإيرادات دون سحب أي مبالغ من حساب الاحتياطي.

3.1 وكما هو الحال في الميزانيات السابقة، طُبقت نسبة شغور بمقدار 5 في المائة، الأمر الذي ينطوي على حالات تأخير في التوظيف، والخدمة على أساس عدم التفرغ، وإجازات غير مدفوعة الأجر. غير أن تنفيذ نسبة الشغور هذه سيشكل تحدياً كبيراً في إدارة الوظائف الشاغرة وعملية التوظيف.

4.1 وعن إجمالي مشروع الميزانية للفترة 2023‑2022، فيبلغ 326,186 مليون فرنك سويسري، وهو أقل من ميزانية الفترة 2020-2021 بمبلغ 5,827 ملايين فرنك سويسري. ومقارنةً بالخطة المالية، نجد أن مشروع الميزانية للفترة 2023‑2022 أقل بمبلغ 3,768 ملايين فرنك سويسري.

5.1 ويستند مشروع الميزانية إلى برنامج أنشطة الاتحاد، الذي يتضمن ثلاثة أحداث رئيسية، هي:

- مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2022 (PP-22)؛

- مؤتمر الاتصالات الراديوية لعام 2023 (WRC-23)؛

- الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، التي كان من المرتقب في الأصل عقدها في عام 2020 وأُرجئ عقدها إلى عام 2022، بتمويل مؤجل من ميزانية الفترة 2020-2021.

6.1 وأُدرجت في ميزانية الفترة 2023‑2022 اعتمادات بقيمة 840 ألف فرنك سويسري لتغطية النفقات المتكررة المتصلة بجائحة فيروس كورونا (COVID-19).

7.1 وفيما يتعلق بالإيرادات، شهدت المساهمات المقررة زيادةً بنحو 1 مليون فرنك سويسري، جاءت أساساً من أعضاء قطاع تقييس الاتصالات والمنتسبين إليه. وكانت هناك أيضاً زيادة محدودة بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية.

8.1 وستنخفض الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف بنحو 5,8 مليون فرنك سويسري مقارنةً بالفترة 2020-2021، نتيجةً أساساً لانخفاض إيراد المبيعات المتوقع تحقيقه من المنشورات الجديدة المعتزم إصدارها في الفترة 2023‑2022. وسيتم تعويض ذلك جزئياً من خلال الزيادة المتوقعة في عائدات استرداد التكاليف من معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF).

9.1 وبعد اجتماع الفريق CWG-FHR، سيُنقَّح مشروع الميزانية ويحدَّث ليبين ما يلي:

- نتائج اجتماع الفريق CWG-FHR؛

- أسعار الصرف في يناير 2021 التي تستند إليها الميزانية؛

- الجزء القائم على النتائج في مشروع الميزانية بناءً على توزيع التكلفة الكلية.

10.1 وتعرض الوثيقة ملحقين، هما:

• الملحق 1 - توزيع النفقات بحسب القطاع والباب في مشروع الميزانية للفترة 2023‑2022؛

• الملحق 2 – حجم الوثائق من حيث الترجمة والطباعة والاستنساخ.

11.1 وأوضح مدير مكتب الاتصالات الراديوية (BR) مسألة مبيعات المنشورات في الفترة 2023‑2022 المدرجة في الميزانية. فأحاط الاجتماع علماً بأن قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-R) لم يغير جدوله الزمني لإصدار المنشورات الرئيسية. وبالتالي، إذا كانت الإيرادات المدرجة في الميزانية في الفترة 2023‑2022 أقل من نظيرتها في الفترة 2020-2021، فذلك يُعزى إلى إصدار منشورات جديدة في الأعوام التالية لانعقاد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) (فقد نُشرت إصدارات جديدة لخمسة منشورات رئيسية في الفترة 2020-2021، ومن المقرر إصدار ثلاثة منشورات رئيسية في الفترة 2023-2022، ثم سوف تصدر خمسة منشورات رئيسية، مرة أخرى، في الفترة 2025-2024).

12.1 وأعرب بعض المندوبين عن تقديرهم لجهود الأمانة في إعداد مشروع الميزانية للفترة 2023‑2022 وتثمينهم لهذه الجهود. ورحبوا بعدم لزوم سحب أي مبالغ من حساب الاحتياطي لموازنة ميزانية الفترة 2023‑2022.

13.1 ورداً على استفسارات بعض المندوبين، قدمت الأمانة التوضيحات التالية:

• عقب إرجاء انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، ووفقاً للوائح المالية والقواعد المالية، حُوِّلت الميزانية المخصصة لها (698 ألف فرنك سويسري للنفقات المباشرة و700 ألف فرنك سويسري للوثائق) إلى حساب الاحتياطي. وسيُضاف هذا المبلغ لميزانية قطاع تقييس الاتصالات لعام 2022. ولا يتضمن مشروع الميزانية للفترة 2023‑2022 طلب موارد إضافية. وسيُطبَّق النهج ذاته إن أُرجئ كذلك انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2021 (WTDC-21)

• وأحاطت مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT) المندوبين علماً بأنه يجري تنفيذ الأعمال التحضيرية للمؤتمر WTDC‑21 وأن الأمانة ترصد عن كثب بالغ حالة تطور جائحة فيروس كورونا (COVID).

• وسيتضمن مشروع الميزانية المنقَّح للفترة 2023‑2022 الذي سيقدَّم إلى المجلس في دورته لعام 2021، معلومات أكثر تفصيلاً.

• وقُدمت معلومات إضافية بشأن الاعتمادات البالغة قيمتها 840 ألف فرنك سويسري المخصصة لتغطية النفقات المتكررة المتصلة بجائحة فيروس كورونا (COVID-19).

• ولن تؤثر إعادة تحديد التكاليف المتعلقة بظروف العمل اعتباراً من 1 يناير 2021 تأثيراً كبيراً على الميزانية العامة.

• وعملاً بتقديرات المجلس في مقرَّره 1396، فقد حُوِّل مبلغ قدره 1 مليون فرنك سويسري إلى صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI). ومن المتوخى أيضاً من أجل إعادة تغذية هذا الصندوق زيادة قيمة مساهمة الموظفين الجدد فيه اعتباراً من يناير 2022.

14.1 وأحاط الفريق CWG-FHR علماً بهذه الوثيقة. وسيقدَّم مشروع ميزانية الاتحاد لفترة السنتين 2023-2022 إلى المجلس في دورته لعام 2021 للموافقة عليه.

ب) استمرارية الأعمال – إدارة المعلومات (الوثيقة [CWG-FHR-12/3](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0003/en))

15.1 قدمت الأمانة الوثيقة **CWG-FHR 12/3**، التي أُعدّت استجابةً للطلبات الواردة من المندوبين خلال المشاورة الافتراضية الثانية لأعضاء المجلس (VCC-2) بتقديم المزيد من التفاصيل عن الوثيقة [**C20/53**](https://www.itu.int/md/S20-CL-C-0053/en) المتعلقة باستمرارية الأعمال. وتتضمن المعلومات الإضافية المقدمة ما يلي:

 أ ) مقترح بالجدول الزمني للتمويل خلال السنوات السبع المقبلة؛

ب) تفاصيل عن كل من المشاريع الثلاثة.

16.1 وذُكِّر المندوبون بأن بند استمرارية الأعمال يدخل في إطار نظام تنمية قدرة الاتحاد على إدارة المرونة في المنظمة، الذي وافق عليه المجلس في عام 2017. ويُتاح الاطلاع على تقرير حالة نظام إدارة المرونة في المنظمة (ORMS) في الوثيقة [**C20/15**](https://www.itu.int/md/S20-CL-C-0015/en).

17.1 وتشمل المشاريع الثلاثة الخدمات المؤسسية التي تستعملها المكاتب الثلاثة والأمانة العامة من أجل تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء.

**المشروع 1:** يلزم البدء عاجلاً بإدارة المعلومات والسجلات (8 ملايين فرنك سويسري)**،** وفي إطار زمني ضيق، لضمان قدرة الموظفين على مواصلة العمل دون انقطاع أثناء تجهيز مبنيي البرج ومونبريان لنقلهم إليهما، وفي فترة النقل الفعلية 2025‑2023. فمن المهم خفض احتمالية تحقق [مخاطر مشروع البناء](https://www.itu.int/en/council/2020/Documents/007/007R1e-Complete-updated-Risk-Register.pdf) وتأثير هذه المخاطر على صندوق سجل مخاطر مشروع البناء. وذُكِّر المندوبون بأن العمل قد استُهل بالفعل بصوْن محفوظات مكتب الاتصالات الراديوية (BR) الموجودة بمبنى فارامبيه، وقد سبق أن وافق المجلس على تخصيص 1,07 مليون فرنك سويسري لهذا المشروع (المقرَّر 619). إذ إن الدروس المستفادة من مشروع المخطط العام لتجديد مباني مقر الأمم المتحدة في نيويورك (UNNY) ومشروع تجديد مبنى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG) تُبين ارتفاع خطر ضياع السجلات الرسمية للمنظمة إن لم يجرِ إدارتها وصونها في الوقت المناسب.

**المشروع 2:** من اللازم أن تضمن أدوات عمل الاتحاد (3 ملايين فرنك سويسري) استمرارية الأعمال بعد انتهاء العمر الافتراضي لبعض منتجات تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها الاتحاد منذ عقود. ويشمل ذلك أ) نظم الاتحاد الإدارية (كنظام مسؤولية المنتج الممتدة (EPR)/ نظام إدارة العلاقات مع العملاء (CRM)) التي سيلزم إحلالها بحلول عام 2025 لاعتزام الشركة البائعة (SAP) التوقف عن دعم المنصة الحالية؛ وب) نظام إدارة الوثائق في الاتحاد (Documentum وMicrosoft Sharepoint) لتوقف الشركتين البائعتين عن دعم النسختين الحاليتين. إذ إن تشغيل منصات عفا عليها الزمن لا يشكل فقط خطراً في حد ذاته وإنما سيمنع الاتحاد أيضاً من الاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة (كإدخال العمليات المدعومة بتكنولوجيتي الذكاء الاصطناعي (AI)/ تعلم الآلة (ML)) وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة.

**المشروع 3:** لا بد من نقل الموقع الإلكتروني للاتحاد (مليونا فرنك سويسري) بأكمله إلى منصة جديدة، بما يضمن استمرارية الأعمال، وأن يستجيب الموقع الإلكتروني لطلبات الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل لجميع أجزاء محتواه باللغات الرسمية الست للاتحاد، فضلاً عن مواءمته للمندوبين والزّوار وتحسين إمكانية استخدامهم إياه (القرار 154).

18.1 وأشار الفريق CWG-FHR إلى أهمية هذه المشاريع وطلب دمج جميع طلبات الاتحاد غير المموَّلة في وثيقة واحدة لينظر فيها المجلس في دورته لعام 2021. وأضافت الأمانة أن جميع هذه الطلبات لم تُضمَّن في أي من ميزانيتي فترتي السنتين 2021-2020 أو 2023-2022، مما يستدعي قراراً من المجلس بشأنها. وحث أحد المندوبين الاتحاد على تنفيذ نهج "توحيد الأداء في الاتحاد" لتلافي ازدواجية العمل وتداخل الاختصاصات بين المكاتب ودوائر الأمانة العامة.

ج) التوقعات المؤقتة للفائض في عام 2020 (الموارد المالية) (عرض شفوي)

19.1 قدمت الأمانة عرضاً شفوياً للنتائج الأولية لتنفيذ ميزانية عام 2020، قبل أن يحل موعد إقفال الحسابات رسمياً في مارس 2021.

20.1 وكانت أبرز نقطتين كالتالي:

- فيما يتعلق بالنفقات، تحققت وفورات كبيرة في تكاليف السفر والمِنح، وازنها جزئياً كل من النفقات الخاصة بجائحة فيروس كورونا (COVID-19) (1,7 مليون فرنك سويسري) والمبلغ السنوي المدفوع لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة (UNSMIS) (التأمين الصحي الجديد في الاتحاد) (1,6 مليون فرنك سويسري)، لتقرب قيمة الاعتمادات غير المنفقة من 9 ملايين فرنك سويسري.

- فيما يتعلق بالإيرادات، سجل بند استرداد التكاليف عجزاً كبيراً تَوزّع على النحو التالي: 1,5- مليون فرنك سويسري لحساب حدث تليكوم الذي أُلغي، و1,5- مليون فرنك سويسري لحساب معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، وكذلك قرابة 1,5 مليون فرنك سويسري لحساب مبيعات المنشورات. وقد خُصِّصت الوفورات المتحققة من تنفيذ الميزانية والبالغة قيمتها 3,6 ملايين فرنك سويسري لدفعها في صندوق سجل مخاطر مشروع البناء، إن سمحت بذلك نتيجة تنفيذ ميزانية عام 2020.

21.1 وفي الختام، أوضحت الأمانة أنه لا يُتوقع أن تتحقق وفورات كبيرة عن هذه الفترة، إن تحققت أي وفورات أصلاً. إذ لا تزال توجد بعض العناصر غير المعلومة التي قد تؤثر على نتيجة عام 2020، كالإيرادات المؤجلة، واحتياطي بشأن الإعادة إلى الوطن يتم تقديره من خلال إجراء دراسة إكتوارية، وما إلى ذلك. وفي حال توفر أي أموال، فستولَى أولوية استخدامها للوفاء بمتطلبات عام 2021 المحددة في المقرر 619 والبالغة قيمتها 735 ألف فرنك سويسري.

22.1 وأحاط الفريق CWG-FHR علماً بهذا العرض الشفوي وطلب إعداد وثيقة معلومات توجزه، وتوجز كذلك ما يمكن تقديمه من عروض شفوية في المستقبل.

23.1 وأوضحت الأمانة أن من الصعب إعداد وثيقة عن الفائض بينما لم تُقفل الحسابات بعد. ولهذا السبب تحديداً قُدم عرض شفوي ريثما تصدر نتائج الدراسة الإكتوارية التي لن تُتاح قبل نهاية فبراير أو مطلع مارس 2021. لكن بالرغم من هذه الصعوبة، نشرت الأمانة وثيقة معلومات عن هذا الموضوع (الوثيقة [CWG-FHR-INF-12/3](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-INF-0003/en)).

# 2 استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد – تقرير شركة PWC (الوثيقتان CWG-FHR-12/4 و[CWG-FHR-12/9](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0009/en))

1.2 عرضت الأمانة الوثيقة CWG-FHR-12/9، مشيرةً إلى أن شركة PWC كانت قد قدمت الوثيقة CWG‑FHR‑12/4 للمشاورة الافتراضية الثانية لأعضاء المجلس. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة CWG‑FHR‑12/9 تركز على خطة العمل، المبيّنة في الفقرة 7 من التقرير المقدم من شركة PWC، والمؤلفة من خارطة طريق من ثلاث مراحل تقترح تحديد مدة تنفيذ من ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الموافقة على التقرير. وتنقسم خطة العمل إلى أربعة مكونات وظيفية، ألا وهي تحديد المكانة الاستراتيجية، والتنسيق الداخلي، ونشر النموذج المستقبلي للأداء، وإدارة التغيير، مدعومةً بما مجموعه 50 توصيةً. كما أشارت الأمانة إلى أن تقرير شركة PWC وجميع التوصيات المشمولة به يستندان إلى مقترح تمويلي محايد، أي أن التغييرات المقترحة استُحدثت بحيث تدخل في محفظة موارد الاتحاد القائمة المتعلقة بالحضور الإقليمي، دون الحاجة إلى طلب تمويل إضافي من الأعضاء.

2.2 وقسّم تحليل الأمانة لخطة العمل التوصيات إلى ثلاث فئات رئيسية، ألا وهي:

’1‘ التوصيات التي تدخل في نطاق سلطة واختصاص إدارة الاتحاد ونُفذت بالفعل أو يجري تنفيذها؛

’2‘ التوصيات التي تدخل في نطاق سلطة واختصاص إدارة الاتحاد ولم تنفَّذ بعد؛

’3‘ التوصيات التي لا تدخل في نطاق اختصاص إدارة الاتحاد، إما لأنها مسائل يختص بها المجلس أو تبتّ فيها الدول الأعضاء في مؤتمراتها.

3.2 واقترحت الأمانة أن يتحقق الفريق CWG-FHR من تنفيذ التوصيات المدرجة في الفئة 1، وأنه ينبغي إدراج التوصيات الواردة في الفئة 2 في خطة عمل، بينما سيكون على الفريق CWG-FHR النظر في توصيات الفئة 3 بالتفصيل بمساعدة الأمانة.

4.2 وأشارت الأمانة إلى أن التقرير طويل جداً وأنه سيتطلب من المندوبين المشاركين في هذا العمل بذل جهود هائلة، فاقترحت أنه ربما ينبغي النظر في إنشاء فريق مخصَّص، أكثر تركيزاً على هذه المسألة، مشيرةً إلى أن هذا المقترح قد ورد في المساهمة التي قدمتها الولايات المتحدة.

مساهمة مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية: اختصاصات الفريق المخصَّص المعني بالتقرير الخارجي لشركة PWC بشأن الحضور الإقليمي والتابع لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (الوثيقتان [CWG‑FHR‑12/16](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0016/en) و[CWG-FHR-12/DL-2](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-210125-DL-0002/en))

5.2 عرض مندوب الولايات المتحدة المساهمة مشيراً إلى الطول البالغ للتقرير المقدم من شركة PWC وعدم كفاية الوقت اللازم لمناقشة التوصيات مناقشة وافية داخل الفريق CWG-FHR، فاقترح تشكيل فريق مخصَّص يُعنى بالنظر في مسألة الحضور الإقليمي للاتحاد على أن يرفع تقاريره إلى الفريق CWG-FHR. وأُشير إلى أنه بالنظر إلى الأطر الزمنية المحددة، فمن المستصوب أن ينظر المجلس في دورته لعام 2021 في هذه المسألة، بهدف تحقيق نواتج قبل انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2021 (WTDC-21) بوقت كافٍ. وتَناقش المندوبون في المقترح المقدم.

6.2 وعقب النقاش الذي أجراه المندوبون، أشارت رئيسة الاجتماع إلى وجود موافقة على تشكيل فريق مخصَّص يُعنى بالنظر في مسألة الحضور الإقليمي للاتحاد وتقرير شركة PWC. وأشارت الرئيسة إلى أنها طلبت من مندوبة نيجيريا، السيدة ستيلّا إريبور، أن ترأس الفريق المخصَّص، وذلك بناءً على النقاشات التي دارت فيما بين أعضاء الفريق CWG-FHR، ودعت الرئيسة السيدة إريبور إلى أخذ الكلمة. وبعدما قدمت السيدة إريبور مداخلتها، طلبت الرئيسة أن يشارك المندوبون الذين أسهموا في النقاش في إعداد اختصاصات الفريق المخصَّص ورفع تقرير بها إلى الفريق CWG-FHR في اليوم الثاني من اجتماعه من أجل الانتهاء من تشكيل الفريق المخصَّص.

7.2 وعقب تشاور المندوبين فيما بينهم، وافق الاجتماع على الولاية التالية والتشكيل التالي للفريق المخصَّص المعني باستعراض الحضور الإقليمي للاتحاد:

الولاية:

يجتمع الفريق المخصَّص المعني باستعراض الحضور الإقليمي للاتحاد والتابع للفريق CWG-FHR من أجل:

1 أن يستعرض ويحلل التوصيات الواردة في التقرير المقدم من شركة PWC الذي عرضته الأمانة العامة في الوثيقة [C20/74](https://www.itu.int/md/S20-CL-C-0074/en).

2 أن ينظر في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد والتعليقات المقدمة من الأمانة، بما فيها تلك المقدمة من مكاتب الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، بشأن تحسين مستوى تنظيم الحضور الإقليمي للاتحاد وزيادة فعالية هذا الحضور من أجل تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) واستخدامها وتعزيز إتاحتها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، وأن يأخذ هذه المقترحات والتعليقات في حسبانه، وذلك في إطار/بنسق توحيد الأداء في الاتحاد.

3 أن يحلل الآثار المالية المحتملة لمختلف الخيارات الممكنة لإرساء الهيكل الأمثل للحضور الإقليمي للاتحاد.

4 أن يُعد توصيات تتعلق بكيفية إرساء الهيكل الأمثل للحضور الإقليمي للاتحاد واعتماد الأساليب/النُهُج المثلى لرفع كفاءة هذا الحضور، وأن يقدم هذه التوصيات إلى الاجتماع المقبل للفريق CWG-FHR، المقرر عقده في مايو 2021.

التشكيل وأساليب العمل:

• تترأس الفريق المخصَّص السيدة ستيلّا إريبور، من نيجيريا، وينوب عنها ستة (6) أعضاء من الفريق CWG-FHR؛

• الفريق المخصَّص مفتوح العضوية لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

• يباشر الفريق المخصَّص أنشطته بالوسائل وأساليب العمل الإلكترونية.

8.2 ويرد تقرير الفريق المخصَّص في شكل إضافة إلى هذا التقرير (انظر الإضافة 1 إلى الوثيقة C21/50).

# 3 الموارد البشرية

تقديم التقارير، والإحصاءات – معلومات محدّثة حتى 31 ديسمبر 2019 (الوثيقة [CWG-FHR-12/13](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0013/en))

1.3 أوضحت الأمانة أن بيانات عام 2019 لم تُنشر بعد نظراً إلى تغير الأولويات وأن دائرة إدارة الموارد البشرية (HRMD) ستقدم بيانات عام 2020 إلى اجتماع المجلس المقرر عقده في يونيو 2021.

2.3 وسيعرض التقرير المحدَّث الاتجاهات الأخيرة للموارد البشرية في عدة جداول، ويتضمن معلومات حيوية مثل إجمالي القوى العاملة بحسب القطاع والدرجة والجنسية ونوع الجنس وحالات التقاعد وما إلى ذلك.

3.3 ومع أن البيانات المحدَّثة لن تقدم إلا في شهر يونيو، يمكن تقديم موجز للاتجاهات الرئيسية في عام 2020 على النحو التالي:

 أ ) ظل مجموع عدد الموظفين ثابتاً على مر السنوات ( 684موظفاً في عام 2019 و691 موظفاً في عام 2020).

ب) في عام 2012، تَعادل عدد الموظفين في الفئتين الفنية والعليا مع عدد الموظفين في فئة الخدمات العامة، ومنذ عام 2012، سُجل انخفاض في عدد موظفي فئة الخدمات العامة، بينما ارتفع عدد موظفي الفئتين الفنية والعليا. ولا يزال هذا الاتجاه مستمراً؛ ففي عام 2020، بلغت نسبة الموظفين في الفئتين الفنية والعليا 59 في المائة، مقارنةً بنسبة 58 في المائة في عام 2019.

ج) تبلغ نسبة الموظفات في الاتحاد الدولي للاتصالات 53 في المائة، وتستحوذ فئة الخدمات العامة على نسبة 69,3 في المائة من الموظفات، بينما لا تتجاوز نسبة الموظفات في الفئتين المهنية والعليا 40,7 في المائة. ويُستنتج من ذلك ضرورة بذل المزيد من الجهود لجذب النساء إلى الشواغر في الفئتين المهنية والعليا وجذب الرجال إلى الشواغر في فئة الخدمات العامة.

د ) تمثل الفئة العمرية 59-50 عاماً نسبة 40 في المائة من إجمالي القوى العاملة.

ه‍ ) وفيما يخص حالات التقاعد، ففي السنوات الخمس المقبلة، فيما بين عامي 2021 و2025، من المتوقع أن يبلغ عدد الموظفين المتقاعدين من الاتحاد 124 موظفاً.

الاستراتيجية المتعلقة بظروف عمل الموظفين وخطة تنفيذها (عرض شفوي)

4.3 قُدمت الوثيقة [C20/INF/13](https://www.itu.int/md/S20-CL-INF-0013/en) إلى المشاورة الافتراضية الأخيرة لأعضاء المجلس. وتبين هذه الوثيقة عمليةً تستهدف تحويل ظروف وأساليب العمل الحالية بمقر الاتحاد إلى ممارسات معاصرة استعداداً للفترة الانتقالية في المبنى الجديد لمقر الاتحاد وما بعدها، وما يستتبع هذه العملية من إجراءات لتنفيذها. وتتمثل هذه العملية في نقل الموظفين على مرحلتين على النحو التالي: المرحلة الأولى هي نقل الموظفين من المباني الثلاثة الحالية إلى مبنيي البرج ومونبريان (في نهاية عام 2022)، أما مرحلة النقل الثانية، فهي نقل الموظفين من هذين المبنيين إلى مبنى المقر الجديد في عام 2026.

5.3 وحُددت الأولويات بإجراء مشاورات متعددة المستويات مع الموظفين. وتتعلق الاستراتيجية وخطة العمل بالبند 67 من سجل المخاطر وتتَّبعان التوصيات المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة (JIU) بشأن إدارة التغيير. وينص المقرَّر 619 على التوزيع غير المباشر للتكاليف دون تمويل إضافي، لسداد تكلفة تنفيذ التحليل المتعلق بمكان العمل وما يتصل بذلك من ممارسات لإدارة التغيير. وفي الوقت الحاضر، انتهت عملية المشتريات وحُددت شركة استشارية خبيرة في استراتيجيات أماكن العمل، وسيُحرَّر العقد في الأسابيع المقبلة. وقد تؤثر المسائل المتناولة في الاستراتيجية المتعلقة بظروف عمل الموظفين وخطة تنفيذها على تصميم المبنى الجديد وتوزيع المساحات فيه. وسيواصل الاتحاد موافاة المندوبين بمعلومات محدّثة عن سير التقدم في هذا الصدد.

# 4 الاحتيال والمسائل المتصلة به (بند دائم في جدول الأعمال)

 أ ) تقرير فريق العمل التابع للاتحاد الدولي للاتصالات والمعني بعمليات الرقابة الداخلية (الوثيقة [CWG‑FHR‑12/11](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0011/en))

1.4 عرضت مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT) الوثيقة CWG-FHR 12/11 التي تتضمن لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذها حتى هذا التاريخ فريق العمل التابع للاتحاد الدولي للاتصالات والمعني بعمليات الرقابة الداخلية.

2.4 وتبلغ نسبة تنفيذ جميع التوصيات ذات الصلة، المقدمة من المُراجع الداخلي للحسابات والمُراجع الخارجي للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) 80 في المائة.

3.4 وقد قررت إدارة الاتحاد في نوفمبر 2020 إنشاء لوحة متابعة للامتثال المؤسسي تتضمن التوصيات المقدمة من كل من المراجع الخارجي للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) ووحدة التفتيش المشتركة (JIU) والمراجع الداخلي للحسابات. وتمكّن هذه الأداة إدارة الاتحاد والهيئات الرقابية (المراجع الداخلي للحسابات والمراجع الخارجي للحسابات واللجنة الاستشارية IMAC) من الاطلاع على رؤية واضحة للتوصيات قيد التنفيذ، والمخاطر المتصلة بتنفيذها، وعلى معلومات آنية عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات أو تخفيف المخاطر المتبقية وإرسال إشعارات ورسائل تذكيرية مؤتمتة بالبريد الإلكتروني، حسب الاقتضاء.

4.4 وأحاطت مديرة مكتب تنمية الاتصالات المندوبين علماً أيضاً بأنه يجري تنفيذ النظام التالي والتدابير التالية:

• نظام التوظيف الإلكتروني الجديد والإجراءات التنافسية لاختيار الاستشاريين؛

• تحسين مستوى إدارة الاستعانة بالاستشاريين ومستوى الرقابة على الاستعانة بهم؛

• الأنظمة المشتركة لتكنولوجيا المعلومات في مكتب تنمية الاتصالات؛

• إطار المساءلة.

5.4 وفيما يتعلق بحالة الاحتيال التي وقعت في مكتب بانكوك الإقليمي، أحاط المستشار القانوني للاتحاد الاجتماع علماً بالانتهاء من تنفيذ الجزاءات التأديبية. وقد اتُّخذ، في الوقت ذاته، إجراء قانوني في تايلاند وعُيّن مكتب للمحاماة ليمثل الاتحاد.

6.4 وقد رحّب المندوبون بتلقي هذه المعلومات وأعربوا عن عرفانهم بالجهود التي بذلتها الأمانة في هذه المسألة.

ب) معلومات محدَّثة عن عملية اختيار شركة خارجية متخصصة في التحقيق في الجرائم المالية في أعقاب حالة الاحتيال التي وقعت في أحد المكاتب الإقليمية (عرض شفوي)

7.4 قدمت الأمانة عرضاً شفوياً عن عملية اختيار شركة خارجية متخصصة في التحقيق في الجرائم المالية في أعقاب حالة الاحتيال التي وقعت في أحد المكاتب الإقليمية. فمنذ انعقاد اجتماع الفريق CWG-FHR لعام 2020، واستجابةً لتوصية قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، جرى التعاقد مع شركة استشارية لتنقّح الاختصاصات المتعلقة بطلب تقديم مقترحات (RFP). وصدر هذا الطلب في أبريل 2020 ووردت عشرة مقترحات. وتولى فريق التقييم التقني، برئاسة نائب الأمين العام، تقييم المقترحات الواردة، وفي نوفمبر 2020، قامت الجهات مقدمة العطاءات، التي اجتازت معايير النجاح بتقديم عروض لمقترحاتها إلى فريق التقييم التقني. وفي بداية يناير 2021، وُقع العقد مع الجهة مقدمة العطاء الفائزة، وهي شركة PWC الاستشارية الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أن الفريق المعني بإجراء المراجعة الجنائية للحسابات التابع لشركة PWC ليس الفريق ذاته الذي أجرى استعراض الحضور الإقليمي. وقد بدأ العمل واتُّفق على تقديم التقرير النهائي إلى أمانة الاتحاد في موعد أقصاه 1 مايو 2021، قبل انعقاد دورة المجلس لعام 2021 بوقت كافٍ لإحاطة المجلس علماً بذلك التقرير.

وفيما يلي الناتجان المحددان في العقد:

 أ ) تقديم تقرير نهائي يتضمن جميع احتمالات التعرض لخطر الاحتيال وحالات الاحتيال وحالات سوء السلوك المالي ومواطن الضعف المالي المحددة. ويجب أن يشمل التقرير أيضاً كل المهام المضطَلع بها، إلى جانب تقييم لها وتوصيات بشأنها والاستنتاجات المستخلصة منها.

ب) وضع خطة عمل للتغيير، تشتمل على جميع النتائج والتوصيات ذات الصلة المقدمة من المراجع الخارجي للحسابات والمراجع الداخلي للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).

8.4 وإن لزم الكشف عن حالة احتيال في غضون مباشرة شركة PWC أعمالها الأساسية، تُجرى جميع التحقيقات المنفردة وفقاً للمنشورات الإدارية المعمول بها في الاتحاد، على أن تنتهي قبل 1 مايو 2021. إذ ستتولى شركة PWC أيضاً مبدئياً إجراء هذه التحقيقات المنفردة. ورداً على طلب توضيح ورد من أحد الحاضرين، أوضحت الأمانة أن ولاية شركة PWC تشمل رصد مدى احتمال تعرض المنظمة لخطر الاحتيال إجمالاً، ومدى احتمال وقوعه. ولا تستهدف ولايتها إعادة النظر في حالة بانكوك، التي أُغلق ملفها إدارياً في الوقت الحاضر، بما في ذلك الإجراءات التأديبية المتصلة بها. فكما أوضح المستشار القانوني، لا تعمل أمانة الاتحاد حالياً إلا من أجل إحالة الملف إلى السلطات الوطنية التايلاندية.

# 5 إدارة المخاطر

التقرير المتعلق بتنفيذ خطة العمل لإدارة المخاطر (الوثيقة [CWG-FHR-12/7](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0007/en))

1.5 عرضت الأمانة التقرير النهائي المتعلق بمشروع تنفيذ خطة العمل لتعزيز إطار إدارة المخاطر في الاتحاد. ويستند التقرير إلى التقارير المرحلية التي سبق تقديمها إلى الفريق CWG-FHR والمشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس، والتي تؤكد نجاح تنفيذ بنود العمل العشرة المحددة سابقاً. وذُكِّر المندوبون بأن المجلس قد وافق فعلياً بالمراسلة على سياسة إدارة المخاطر وبيان تقبُّل المخاطر في الاتحاد بصيغتيهما المراجَعتين، وكذلك على أن تُنشأ في حدود الميزانية المتاحة وظيفة تحت مسمى إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. ويعرض التقرير جميع الأنشطة التي نُفذت في أعقاب انعقاد المشاورة الافتراضية الثانية لأعضاء المجلس، بما فيها إعداد دليل إدارة المخاطر ودورتي ورش العمل الداخلية واستحداث سجل المخاطر على نطاق الاتحاد ولوحة المتابعة المتعلقة بإدارة المخاطر. وقُدمت إلى الفريق لمحة عامة عن السجل ولوحة المتابعة. وبالنجاح في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) بشأن المشروع، وكذلك في استيفاء كل المعايير المرجعية التسعة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU) لعام 2020 عن إدارة المخاطر المؤسسية، انتهى المشروع بنجاح. وأخذت عدة وفود الكلمة لتعرب عن تقديرها للأعمال التي اضطلعت بها الأمانة بشأن هذا الموضوع.

# 6 متابعة تنفيذ توصيات المُراجع الخارجي للحسابات (الوثيقة [CWG-FHR-12/8](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0008/en))

1.6 عُرضت الوثيقة CWG-FHR 12/8، التي تبين حالة التوصيات التي لم تنفَّذ بعد المقدمة من المراجع الخارجي للحسابات، وذلك حتى نهاية ديسمبر 2020.

2.6 وإلحاقاً بهذه المراجعة لحسابات عام 2019، تلقّت الأمانة ثماني توصيات جديدة، وحتى هذا التاريخ لا تزال 26 توصية تُعتبر قيد التنفيذ.

3.6 وبوجه عام، كانت نسبة التنفيذ جيدة، في ضوء ارتفاع عدد التوصيات الجديدة المقدمة في عام 2018. وتعلقت مواضيع التوصيات بصفة رئيسية بالحضور الإقليمي والرقابة الداخلية، وقد أُنشئ فريق خاص ليتابع تنفيذ هذه التوصيات، كما سبق أن أوضحت بالتفصيل مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT).

4.6 وذُكر أن الوضع المتصل بتفشي جائحة فيروس كورونا (COVID-19) والعمل عن بُعد، القائم منذ مارس 2020، قد تسبب في تأخر تنفيذ بعض التوصيات، نظراً إلى عدم تمكّن مراجعي الحسابات الخارجيين من الاضطلاع شخصياً في الموقع بأعمال المراجعة المنوطة بهم وعدم قدرتهم، بالتالي، على التحقق من تنفيذ بعض التوصيات، ومنها تسع توصيات من الفترة 2018-2015 لا تزال معروضة كتوصيات لم تنفَّذ بعد. وقد نفذ الاتحاد هذه التوصيات فعلياً لكن يلزم حالياً أن يتحقق مراجعو الحسابات الخارجيون من تنفيذها في إطار أعمال مراجعة حسابات عام 2020 المنوطة بهم. وسيُحدث هذا الإجراء وحده زيادة كبيرة في نسبة تنفيذ التوصيات عن نسبتها المبينة حالياً في الوثيقة CWG-FHR 12/8.

5.6 وأعرب الفريق CWG-FHR عن قلقه بشأن التوصيات التي لم تنفَّذ بعد والآثار المترتبة على ذلك. ونوقشت أيضاً أهمية ترتيب التوصيات بحسب مدى عجلتها أو أهميتها، وأوضحت الأمانة أن جميع التوصيات تُعدّ متساوية في الأهمية وأن الأمانة ملتزمة بالاستجابة للتوصيات كلها في الوقت المناسب.

6.6 كما ذكر أحد المندوبين أهمية ألا تكتفي التقارير المقبلة بتضمّن التوصيات التي لم تنفَّذ بعد وأن تشمل أيضاً المواعيد النهائية لتنفيذها واسم الدائرة أو الوحدة بالتحديد المسؤولة عن متابعة تنفيذ كل منها.

# 7 التقرير المالي المتعلق بمشروع مبنى مقر الاتحاد (الوثيقة [CWG-FHR-12/5](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0005/en))

1.7 قدمت ممثلة الأمانة الوثيقة **CWG-FHR-12/5**، **التقرير المالي المتعلق بمشروع مبنى مقر الاتحاد.** وأعلنت عن أن المشروع يسير وفقاً لجدوله الزمني وفي حدود الميزانية. وأعربت عن سرورها بالإعلان عن أن تمويل المشروع قد تأكد بموافقة السلطات السويسرية على منح الجزء الثاني من القرض، والبالغ 138 000 000 فرنك سويسري. وتتضمن الوثيقة **CWG‑FHR‑12/5** المعلومات المتعلقة بتقديرات تكاليف المشروع، الواردة في نهاية نوفمبر.

2.7 وكما تذكر الوثيقة، تدخل نسبة الفرق بين الميزانية المقدَّرة والميزانية المخصصة، البالغة 1,3+ في المائة، في حدود نسبة دقة التقديرات البالغة 10-/+ في المائة، وهو أمر طبيعي في مرحلة التصميم هذه. وأشارت ممثلة الأمانة إلى الرسم البياني الوارد في الوثيقة **CWG-FHR-12/5** الذي عُرض أيضاً في دورة المجلس الاستثنائية التي عُقدت في سبتمبر 2019. وأكدت أن الأمانة ستنتظر إلى حين معرفة التكاليف الفعلية بعد طرح العطاء المتعلق بمنح العقد المؤسسي العام (GE) في عام 2022. وسيُتلافى أي احتمال لظهور نفقات زائدة بتضمين طلب تقديم المقترحات "خيارات للتصميم". إذ سيُلزم ذلك مقدمي العطاءات بتقديم تكاليف منفصلة لكل من الخيارات، ثم ستستبعد الأمانة أي خيار قد يؤدي إلى تجاوز التكلفة الميزانية الموافق عليها. ويُسهم هذا الإجراء في تفادي أن تُحذف في هذه المرحلة الخيارات التي يمكن/يُحتمل تضمينها في العقد المؤسسي العام وتدخل فعلياً في حدود الميزانية الموافق عليها، الأمر الذي يمكنه أن يسهم في تعزيز المبنى في حدود الميزانية.

3.7 وأوضحت ممثلة الأمانة أنه يُعتزم وضع تدابير تخفيفية موضع التنفيذ بغرض رصد التكاليف تجنّباً لأي نفقات زائدة. ورداً على سؤال للمتابعة من المكسيك، أوضحت ممثلة الأمانة أن فريق المشروع سيواصل العمل من أجل تحديد حلول تصميمية بديلة مطابقة للمواصفات التقنية وأقل تكلفةً. وأكدت أن الأمانة على اتصال مع بعض المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة كمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG SHP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) لاستشارتهما والاطلاع على الدروس المستفادة من تجربتيهما فيما يتعلق باستراتيجية إدارة العقود المؤسسية العامة التي سيتقرر اعتمادها. وذكَّرت المندوبين أيضاً باشتمال الميزانية المخصصة على جزء احتياطي بقيمة 12,6 مليون فرنك سويسري، إلا أنه تقرر ادخار هذا المبلغ إلى حين بدء أعمال التشييد.

4.7 وكان رصيد صندوق سجل المخاطر في بادئ الأمر يبلغ 1,42 مليون فرنك سويسري، ثم أُضيف إليه مخصص آخر بقيمة 3,6 ملايين فرنك سويسري في نهاية السنة المالية 2020. وبالتالي، يبلغ رصيد الصندوق حالياً 5,02 ملايين فرنك سويسري. وستخصِّص الأمانة، إن أمكن، أموالاً إضافية للصندوق باعتبار ذلك أولية وفقاً للمقرَّر 5. واقترحت اليابان إضافة مبلغ النفقات الزائدة المقدَّر إلى صندوق سجل المخاطر، وقد ذكرت ممثلة الأمانة أن هذه التكاليف قد أُدرجت بالفعل في الصندوق، ولكن ليس تحت بند واحد. ونشر أحد مندوبي روسيا تعليقاً في غرفة التخاطب طالباً ضرورة مناقشة هذه المسألة. وقد اتُّفق على تحديد البنود المتأثرة ومناقشة المسألة في الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG).

5.7 وأخذ رئيس الفريق الاستشاري للدول الأعضاء الكلمة مصرِّحاً بأن فريقه لم يتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية التصرف في مسألة تقدير التكلفة، ليحول ذلك دون بناء موقف توافقي يمكن للفريق عرضه على الفريق CWG-FHR ، لكنّ رأيه الشخصي هو أن التوصية التي قدمها موظفو الاتحاد المهنيون مسؤولة ومحافظة، إذ تؤكد مجدداً أقصى مبلغ يمكن إنفاقه على مشروع البناء وتعالج على نحو معقول تقديرات التكلفة بالاعتراف بحدود دقة هذه التقديرات. وشكرت الأمانة لرئيس الفريق الاستشاري تأييده لتوصيتها.

مساهمة مقدمة من رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية: مناقشات الفريق الاستشاري للدول الأعضاء بشأن تمويل صندوق سجل المخاطر المتعلق بالمبنى الجديد لمقر الاتحاد (الوثيقة [CWG-FHR-12/10](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0010/en))

6.7 عرض رئيس الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG) الوثيقة CWG-FHR 12/10، التي تورد فقرات مهمة من تقارير اجتماعات الفريق الاستشاري التي نوقشت فيها أهمية كفاية التمويل المقدم إلى صندوق سجل المخاطر.

7.7 وذكّرت الأمانة الاجتماع بأن هذا الصندوق كان قد أُنشئ في عام 2019، ومع ذلك لم يكن مُتحسّباً له في الخطة المالية للفترة 2023-2020. وقد سبق أن وافق الأمين العام على تغذية الصندوق بنحو 1,4 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2019، ويُعتزم تخصيص 3,6 ملايين فرنك سويسري له من الفائض في الميزانية، وينبغي الاستمرار في تغذيته إن سمح الوضع بذلك. وفي المستقبل، سيكون من اللازم عند إعداد الخطة المالية للفترة 2027-2024 مناقشة مسألة تغذية صندوق سجل المخاطر باعتماد من الميزانية.

8.7 وأحاط فريق العمل علماً بهذه الوثيقة.

# 8 مساهمة مقدمة من الاتحاد الروسي: استحداث أسلوب لحساب المساهمات العينية (الوثيقة [CWG-FHR-12/15](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0015/en))

1.8 عرض الاتحاد الروسي الوثيقة CWG-FHR 12/15، التي يطلب فيها إلى الأمانة ما يلي:

• وضع مبادئ توجيهية عامة بشأن المساهمات المالية وغيرها من أنواع المساهمات التي يقدمها كل من الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاعاته وشركائه الآخرين في المبادرات الإقليمية، تستند إلى المبادئ والمعايير المتصلة بولاياتهم على النحو الوارد في القسم *"يقرر"* من القرار 17 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017)، وتتضمن أحكاماً تبين هذه المبادئ.

2.8 وينبغي أن تتضمن هذه الأحكام ما يلي:

• وضع معايير للتصنيف السليم لمساهمات الدول الأعضاء في تمويل المشاريع كمساهمات عينية.

• استحداث أسلوب لحساب المساهمات العينية التي تقدمها الدول الأعضاء في ميزانيات المشاريع، المخصصة لتنفيذ المبادرات الإقليمية، بناءً، إن أمكن، على دمج المشاريع الموحدة المتماثلة المحتوى، بما يشمل الهيكل العام للاتفاق ذي الصلة المبرم بين الاتحاد والدول الأعضاء والشركاء، ومع مراعاة التشريعات الوطنية في البلد المعني، وأحكام اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد، والبنود ذات الصلة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وسائر الوثائق ذات الصلة، لتمكين الدول الأعضاء من تحديد الفرص المناسبة واغتنامها بسهولة.

3.8 رفع تقرير إلى مجلس الاتحاد، على أساس سنوي، يبين الخبرة المكتسبة في تنفيذ المبادرات الإقليمية، بما فيها المشاريع التي قُدمت إليها مساهمات عينية.

4.8 ورحّب المندوبون والأمانة بهذه المساهمة.

5.8 واتّفق أعضاء الفريق CWG-FHR على أن يعمل الاتحاد الروسي والأمانة معاً من أجل وضع منهجية لحساب المساهمات العينية، وأن يقدما إلى الفريق CWG-FHR تقريراً عن النتائج في اجتماعه المقبل.

# 9 مساهمة مقدمة من جمهورية بيلاروس وجمهورية أوزبكستان والاتحاد الروسي: مقترحات لتوضيح أحكام الملحق 2، "القواعد والإجراءات والترتيبات المالية للمساهمات الطوعية والصناديق الاستئمانية"، للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (الوثيقة [CWG‑FHR‑12/14 (Rev.1)](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0014/en))

1.9 عرض الاتحاد الروسي الوثيقة CWG-FRH-12/14، وهي مساهمة مقدمة من جمهورية بيلاروس وجمهورية أوزبكستان والاتحاد الروسي.

2.9 وتقدم هذه الوثيقة بعض التعديلات المقترحة لأحكام الملحق 2، "القواعد والإجراءات والترتيبات المالية للمساهمات الطوعية والصناديق الاستئمانية"، للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد.

3.9 وكما اقترحت الأمانة، وافق الفريق CWG-FHR على مواصلة استعراض هذه المساهمة في جلسته المقبلة، إلى جانب منهجية حساب المساهمات العينية (البند 10 من جدول الأعمال).

# 10 تقارير وحدة التفتيش المشتركة بشأن المسائل المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة ككل في الفترة 2020-2019، وتوصيات الوحدة للرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية (الوثيقة [CWG‑FHR‑12/6](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0006/en))

1.10 أعرب المندوبون عن تقديرهم للتقرير الجدير بأن ينظر فيه فريق العمل نظرةً دقيقة، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصيتين 3 و4 من التوصيات المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في الوثيقة JIU/REP/2020/1، بشأن "استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق"، وطلبوا توضيحاً لسبب قيام الأمانة بوسم هاتين التوصيتين كتوصيتين ’غير مقبولتين‘.

2.10 وقد قدمت الأمانة توضيحاً مفاده أن التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية ليست إلا اقتراحات لينظر فيها المندوبون وأنه يمكن تعديل ذلك لبيان ضرورة مواصلة النظر فيها. وأوضحت الأمانة أيضاً أن قرار فتح تحقيق يرجع حالياً إلى الأمين العام للاتحاد. وقد سبق أن طلبت أمانة الاتحاد إلى مجلس الاتحاد أن يأذن بتمويل وظيفة جديدة لمحقِّق من الدرجة P.5/P.4 من صندوق الاحتياطي للاتحاد، نظراً إلى عدم وجود أي وظائف، حتى هذا التاريخ، تختص بهذه المهمة. وقد نظرت المشاورة الافتراضية الثانية لأعضاء المجلس في هذا الطلب، ومن المرتقب أن تصدر بالمراسلة في الأسابيع المقبلة الموافقة على إنشاء وظيفة محقِّق من الدرجة P.5.

3.10 ورأى المندوبون أن من الواضح أنه لا توجد صلة بين التوضيح المقدم وقرار عدم قبول التوصيتين المذكورتين أعلاه، وأنه يلزم مواصلة النظر في هذه المسألة، فتقرَّر مواصلة مناقشتها في إطار فريق صغير من أعضاء فريق العمل التابع للمجلس، ليتسنى تقديم وثيقة مراجَعة إلى المجلس في دورته المقبلة تتضمن المزيد من المعلومات التوضيحية لمسألتي القبول والتنفيذ.

# 11 تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على سير أعمال الاتحاد وأنشطته (الوثيقة [CWG‑FHR‑12/12](https://www.itu.int/md/S21-CWGFHR12-C-0012/en))

1.11 عرضت الأمانة الوثيقة CWG-FHR 12/12.

2.11 واستجابةً لطلب من المشاورة الافتراضية الثانية لأعضاء المجلس (VCC-2)، حُدّثت الوثيقة VC\13 (Rev.1) لتشمل التقدم المحرز منذ انعقاد المشاورة الافتراضية الثانية فيما يتعلق بتأثير الجائحة الحالية على سير أعمال الاتحاد وأنشطته، والتدابير المستحدثة للتعامل مع جائحة COVID-19.

3.11 وقد اتخذ الاتحاد عدداً كبيراً من التدابير التي تمكّنه من مواصلة تقديم الخدمات إلى أعضائه دون انقطاع أثناء الجائحة، على النحو المبين في القسم 3. وقد زاول موظفو الاتحاد أعمالهم من منازلهم وقُصر الدخول إلى مبنى مقر الاتحاد كلياً على الأشخاص الذين يلزمهم الحضور في المقر ليضطلعوا بأعمال رسمية أساسية لا يمكنهم مباشرتها عن بُعد. ونفّذ الاتحاد تدابير تخفيفية عديدة أثبتت فعاليتها حتى الآن.

4.11 ومن المتوقع أن تبدأ حملات التطعيم ضد فيروس كورونا في مطلع عام 2021. وسيُدعى موظفو الاتحاد إلى المشاركة في الحملة الوطنية التي سيشهدها مركز عمل كل منهم. وفي مراحل لاحقة، حينما يصبح لقاح فيروس كورونا الأحادي الجرعة متاحاً، سيصبح التطعيم ضد الفيروس شرطاً للسفر الجوي الدولي. وليستأنف الاتحاد رحلات العمل الرسمية المقررة به، سيواكب التطورات المتعلقة بشراء اللقاح ويشتري، إن أمكن، اللقاح الأحادي الجرعة أو ينظم سبلاً للرعاية لتطعيم المسافرين في مهام رسمية.

5.11 وفي ديسمبر 2020، أفادت شركة Zoom Video Communications Inc بأن السلطات الأمريكية أصدرت تراخيص عامة تُجيز للشركة تقديم خدماتها إلى البلدان الموافَق عليها فيما يتعلق بالأعمال الرسمية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها والمنظمات التابعة لها. وبالتالي، ستسمح شركة Zoom باستخدام منصتها دون قيود في اجتماعات الاتحاد النظامية/الرسمية. وأعلنت شركة Cisco عن طرح الإصدار الجديد من تطبيق WebEx في الربع الأول من عام 2021، لتمكّن بذلك اجتماعات الأجهزة التشريعية المعقودة عن بُعد كلياً وتلك المختلطة من الانعقاد عبر WebEx.

6.11 وقد عُقدت جميع اجتماعات الاتحاد وأحداثه افتراضياً. فمنذ تقديم التقرير الماضي، عقدنا مشاورات افتراضية لأعضاء المجلس في نوفمبر 2020، وحدث العالم الرقمي الافتراضي للاتحاد لعام 2020، والحلقات الدراسية الإلكترونية التي ينظمها الاتحاد عن الأنظمة الساتلية، واجتماع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)، والحلقات الدراسية الإقليمية والعالمية للاتصالات الراديوية لعام 2020، ضمن أحداث أخرى. وقد مُددت مدة انعقاد الحلقة الدراسية العالمية للاتصالات الراديوية لعام 2020 (WRS20) إلى أسبوعين، وللمرة الأولى، فُتح باب الحضور في جلساتها العامة لغير الأعضاء في الاتحاد، بينما نُظمت ورش العمل كأحداث حصرية لأعضاء قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-R).

7.11 واتخذ الاتحاد إجراءات تُجيز الانتقال من النسق الحضوري إلى النسق الافتراضي بالكامل في عقد الأحداث والاجتماعات. وأُعيد تنظيم الأحداث لتكون أقدر على استيعاب الجمهور العالمي افتراضياً، وذلك بسبل منها خفض عدد ساعات الانعقاد في اليوم وزيادة عدد أيام الانعقاد مقارنةً بالأحداث الحضورية.

8.11 ولضمان استمرارية أعمال الهيئات الإدارية للاتحاد، اتفق أعضاء المجلس على عقد مشاورتين افتراضيتين لأعضائه لمناقشة المواضيع الأكثر إلحاحاً في الاتحاد، واستخلاص الاستنتاجات المقترحة التي سيوافق عليها المجلس إما في دورته الحضورية التالية أو بالمراسلة بشأن المواضيع التي تستدعي أن يتخذ قراراً عاجلاً حيالها. وقد عُقدت المشاورة الافتراضية الأولى (VCC‑1) في يونيو 2020 ونُظمت المشاورة الافتراضية الثانية (VCC-2) في نوفمبر 2020. ومكّنت هاتان المشاورتان الافتراضيتان الدول الأعضاء من مناقشة معظم البنود التي أُدرجت في البداية في جدول أعمال دورة المجلس السنوية الحضورية لعام 2020.

9.11 وفيما يتعلق بالمساهمات التي تدفعها الدول الأعضاء في الاتحاد، يبين اتجاه الأرقام حتى هذا التاريخ أن قيمة المساهمات مماثلة لقيمتها في الأعوام السابقة. وحتى ديسمبر 2020، كان الاتحاد قد تلقى بالفعل نسبة 94 في المائة من المساهمات الحالية للدول الأعضاء ونسبة 40 في المائة من مساهمات عام 2021. وتُجرى على الدوام متابعة صارمة للمَدينين.

10.11 وبإيجاز، كان أداء موظفي الاتحاد جيداً للغاية في ظل هذه الظروف. فقد اتُخذت التدابير التخفيفية في وقت مبكر وكانت ناجحة، وتم تعلم العديد من الدروس المهمة فيما يتعلق بالعمل المرن الذي سيثبت فائدته الجمّة في التكيف مع مقتضيات مشروع المبنى الجديد في المستقبل القريب.

11.11 وأعرب أحد المندوبين عن قلقه بشأن إيرادات الاتحاد المستقبلية. وقد أحاطت الأمانة الاجتماع علماً بأن قيمة المساهمات التي يدفعها الأعضاء مماثلة لقيمتها في الأعوام السابقة.

12.11 وبناءً على طلب أحد المندوبين، أحاطت مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT) الاجتماع علماً بأن المكتب تلقى طلبات عديدة لمساعدة البلدان في عام 2021 في وضع خططها الوطنية للاتصالات في حالات الطوارئ.

13.11 وأعرب الفريق CWG-FHR عن عرفانه بالجهود التي بذلتها الأمانة والعمل الدؤوب والممتاز الذي اضطلعت به طوال هذا الوضع العصيب.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ